ولئن اتبعت اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذاً لمن الظالمين

الحمد لله على ان رسالة نافعة بل علامة رائعة حاوية على تحقيقات عجيبة مع تدقيقات غريبة

اسمها

التحقيق المجتبى

في

غيبة المصطفى

انطبعت بامر تاجر الكتب الحكيم محمد [illegible] الحق اللكهنوي الفرنگي محلي سلمه الله تعالى

في مطبع يوسفي الواقع في فرنگي محل في بلدة لكهنؤ

بسم الله الرحمن الرحيم

ما قولكم يغفر الله لكم في ان اسناد علم الغيب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجوز بوجه ما ام لا بينوا بالبرهان توجروا عند الله المنان

اقول حامدا ومصليا وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق لا ريب في ان الله عز وجل قد اظهر حبيبه محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم على كثير من غيوبه على ما دلت عليه الآيات القرآنية ونطقت به الاحاديث القوية كما قال العلامة ابن حجر المكي رح في المنح المكية في شرح الهمزية وحاصل شيء من ذلك مما يدل لك على كثرة ما اخبر به صلى الله عليه وسلم من الغيوب ما في القرآن منها ما لا يحيط به حد وخبر الطبراني ان الله قد رفع لي الدنيا فانا انظر اليها والى ما هو كائن فيها الى يوم القيامة كما انظر الى كفي هذا وخبر ابي داؤد قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاما فما ترك شيئا الى قيام الساعة الا حدثنا وفي الحديث الصحيح فعلمت علم الاولين والآخرين وصح انه صلى الله عليه وسلم اخبر بموت النجاشي يوم موته بالحبشة وصلى عليه باصحابه وانه وابو بكر وعثمان وعمر صعد واحدا فتحرك فضربه برجله وقال له اثبت فانما عليك نبي وصديق وشهيد فاستشهد وان ملك كسرى وقيصر ينقطع بعده من العراق والشام فكان كذلك في زمن عمر وانه قال لسراقة كيف بك اذا البست سوارى كسرى فالبسهما عمر له لما زال ملك كسرى في زمنه تحقيقا لذلك واخبر عمه

العباس ببدر بما تركه بمكة من المال عند زوجته ولم يطلع عليه احد غيرهما واخبر بكتاب حاطب
الى اهل مكة وبموضع ناقته حين ضلت وتعلقت بخطامها فى الشجرة وبان قريشا بعد الاحزاب ١
لا يغزونه وباستشهاد امراء الجيش الذى ارسله لموتة بلد بارض الشام يوم قتلهم زيد
فجعفر بن ابى طالب فعبد الله بن رواحة رضى الله تعالى عنهم وبان بنته فاطمة رضى الله تعالى
عنها اول اهله لحوقا به فعاشت بعده ثمانية اشهر او ستة وبان اشقى الاولين والاخرين قاتل على
كرم الله تعالى وجهه وضربه فى يافوخه فيبتل من دمها لحيته فضرب الشقى ابن ملجم ضربته كذلك
فمات رضى الله تعالى عنه منها وبان معاوية رضى الله تعالى عنه يلى امر امته وبانهم يغلب
رواهما ابن عساكر ومن ثم قال على كرم الله وجهه يوم صفين لو ذكرت هذا الحديث ما قاتلته وبان عثمان
رضى الله تعالى عنه يقتل مظلوما وزيادة وانت تقرء القرآن فتقع قطرة من دمك على فسيكفيكهم
الله وهو السميع العليم موضع عنق وبوقعة الحرة من عسكر يزيد عامله الله بعدله بالمدينة فاستبيحت
نفوس اهلها وابضاعهم واموالهم وقتل سبعمائة يحفظون القرآن منهم ثلث مائة صحابى وافتض فيها
الف عذراء وبوقعة الجمل وصفين وقتال عايشة والزبير رضى الله تعالى عنهم ولذلك قال على للزبير
لما برز له يومئذ انشدك الله هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تقاتله وانت ظالم
فانصرف الزبير وقال بلى ولكن نسيت وبقوله فى الحسن كرم الله وجهه ان ابنى هذا سيد
وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فكان كذلك فانه بويع بعد ابيه فمكث
خليفة ستة اشهر ثم سار لمعاوية باربعين الفا فلما تراأى الجمعان علم كثرة الفريقين وانه
لا يغلب احدهما حتى يقتل الفريق الاخر فرق على المسلمين ورحمهم ورفض الملك فى جنب
ذلك ابتغاء لوجه الله تعالى كما جاء عنه كرم الله وجهه ثم ارسل لمعاوية يشترط عليه شروطا
وينزل له عن الخلافة فارسل اليه قرطاسا ابيض وقال اشترط ما شئت فاشترط ونزل له
عن الملك فصار معاوية من يومئذ خليفة حقيقة وبقتل الحسين كرم الله وجهه بالطف
واخرج بيده تربة وقال فيها مضجعه وصح خبر استاذن ملك القطر ربه ان يزور النبى صلى الله
عليه وسلم فاذن له وكان فى يوم ام سلمة فامرها صلى الله عليه وسلم ان تحفظ الباب
فجاء الحسين فاقتحم فقبله صلى الله عليه وسلم فقال له الملك اتحبه قال نعم قال ان امتك

ستقتله وان شئت اريتك المكان الذى يقتل فيه فاراه فجاء بسهلة بالكسر رمل خشن
او تراب احمر فاخذته ام سلمة فجعلته فى ثوبها قال الراوى كنا نقول انها كربلاء وفى رواية انه
قال لها اذا صار دما فاعلمى انه قتل واخبر ابن عمر انه سيعمى لما راى جبريل معه فى صورة
رجل واخبر ام عبد الله ابن عباس رضى الله تعالى عنهما بانها ستلده وانه ابو الخلفاء وبان
منهم السفاح والمهدى واخبر بان الترك ستغلب على العرب حتى تلحقها بمنابت الشيح
والقيصوم وبقوله يوشك الناس يضربون اكباد الابل فلا يجدون عالما اعلم من عالم المدينة
قال ابن عيينة وغيره هو مالك بن انس رضى الله عنه ومن ثم كان الناس يزدحمون على بابه لاخذ
العلم حتى يقتتلون وممن روى عنه من الاكابر الزهرى والسفيانان والشافعى والاوزاعى امام
اهل الشام والليث امام اهل مصر وابو حنيفة وصاحباه ومحمد وذو النون المصرى والفضيل
وابن المبارك وابن ادهم رحمهم الله تعالى وبعالم قريش وانه يملأ طباق الارض علما قال احمد وغيره
نراه الشافعى لانه لم ينشر فى طباق الارض لقرشى صحابى او غيره ما انتشر للشافعى اى والذى
انتشر لعلى وابن عباس ونحوهما مسائل قليلة جدا كما يعلم ذلك من سبر كلامهم وما اطلع عليه
وزعم الصغانى ان الحديث موضوع تهور منه وانما فيه نوع ضعف وذكر واله شواهد تجبره
وقد جمع الحافظ العسقلانى طرقه فى كتاب مستقل واخبر بالخوارج الذين خرجوا على
على كرم الله وجهه وان فيهم رجلا اسود احد عضديه مثل ثدى المرأة فقاتلهم على واخرج
ذلك الرجل حتى اراه الناس بالوصف الذى وصفه صلى الله عليه وسلم واخبر بالرافضة
وانهم يرفضون الاسلام والقدرية والمرجية وبان امته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة
وبانها كلها فى النار الا الفرقة التى على ما كان عليه هو واصحابه وهم الطائفة الذين اخبر
عنهم بانهم لا يزالون على الحق لا يضرهم من خالفهم الى قيام الساعة اى قربه بقليل وبامارات
الساعة الكثيرة جدا فوقع كثير منها وينتظر وقوع الباقى ومما وقع منها النار التى قال عنها صلى
الله عليه وسلم كما رواه الشيخان لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من ارض الحجاز تضىء بها اعناق
الابل ببصرى فخرجت نار عظيمة على نحو مرحلة من المدينة المشرفة وتقدمتها زلزلة عظيمة
بعد عشاء الاربعاء ثالث جمادى الاخرة سنة اربع وخمسين وستمائة ولم تزل تشتد وتغلى

كغليان البحر الى ان ارتجت منها الارض ومن عليها حتى ايقن اهل المدينة بالهلاك وكثرت الزلازل
حتى وقع منها في يوم واحد ثمانية عشر زلزلة لكن ببركته صلى الله عليه وسلم كان يغشى المدينة النفس بقية
نسيم بارد ورأيت مكة وجبال بصرى وانطفت ليلة الاسراء سابع عشر رجب وقد
اوسع المورخون في اخبارها بما يطول استقصائه واذا تاملت ما اطلعه ربه تعالى عليه
من الغيوب لاسيما ما يتعلق بامر الصحيفة علمت ان ذلك من تمام عناية الله به وانه لا يضيعه
قط انتهى ولكن مع ذلك لا يجوز اسناد علم الغيب اليه صلى الله عليه وسلم اصلا لا حقيقة ولا
مجازا التقرير الاول ان الله سبحانه لما خص علم الغيب بذاته العلية مُظهرًا اختصاصه بقوله
قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وغيره من الاخبار القطعية ولم يوجد استعماله
في غيره سبحانه اصلا لا في الآيات القرآنية ولا في الاحاديث النبوية ولا في آثار الصحابة المرضية
علم اجمالا انه حقيقة شرعية فيما يختص به تعالى وصار امر حقيقته اظهر من الشمس واعلى من
السماء العلى حتى تبادر هو منه تبادرا بلغ حد التواتر بحيث احاط الاكثر ممن كمل وقصر فاذا
اختص به تعالى معناه الذي هو فيه حقيقة شرعية لم يجز حقيقة استعماله ولو في ضمن صيغة
الاشتقاقية في غير حضرته القدسية والا لزم الشرك صريحا والظلم قبيحا توضيح الكلام بحيث
ينجلي به المقام على وجه خصني به ربي بفضله وكرمه ان الله تبارك وتعالى اراد بعلم الغيب
علم ما لا يكون حاضرا عند موصوفه اصلا لا حضورا اصليا ولا مثاليا ولا خارجيا ولا ذهنيا
وبالجملة ان من المعلوم ما هو غائب وليس بحاضر عند عالمه بنحو من الانحاء المذكورة فعلمه لذلك
العالم علم الغيب له وهذا هو مراد الله تعالى به والدليل عليه ان الغيب لتعلق العلم به من
حيث انكشافه انما هو معلوم ولا شك ان الغيب مقابل الحاضر وان العلم يدل على العالم
وان الغيب مفهوم اضافي يحتاج في تحصله الى الغير وليس الغير ههنا الا العالم الذي
هو مدلول علم الغيب وان الغائب بنحو دون نحو اخر يتاتى علمه لغير الله تعالى ايضا فلا
يستقيم على ارادة هذا النحو من الغيب حصر علم الغيب في الله تعالى فوجب ارادة الغيب
المطلق الذي هو سلب الحاضر المطلق وهو انما يتصور بانعدام انحاء الحضور كلها فقد تبين
بهذه المقدمات ان علم الغيب انما هو علم تعلق بمعلوم لا يكون حضوره بنحو من الانحاء

الدليل على معنى علم الغيب

عنده موصوف ذلك العلم وهو المطلوب وبهذا التقرير ظهرت لك ثلثة امور **الاول**
ان المقدمات المذكورة فيه تحصّل الغيب فى فرده الكامل اعنى الغيب المطلق بالنظر الى عالمه
وتقرّر لامه على العهد الخارجى كيف ولو كانت اللام استغراقية لبطلت خصوصية الغيب
فى الحصر وتصوّر الحصر نظرا الى الاستغراق فى الشهادة ايضا **والثانى** ان مفهوم عالم الغيب
كلى فى نفسه وانما يحصر فى فرد واحد اعنى الله تعالى بدليل خارجى نقلى او عقلى كما ان حال واجب
الوجود كذلك **والثالث** ان تفسير الغيب بما غاب عنا او عن العباد ونحو ذلك مما
تاباه المقدمات المذكورة كما صدر عن الزرقانى فى شرح المواهب اللدنية وابن حجر المكى فى
المنح المكية فى شرح الهمزية والبيضاوى فى تفسيره وغيرهم من الاعلام سفسطة محضة
ومغلطة عظيمة نشأت من تقليل التدبر وعدم تدقيق النظر وذلك بوجوه منها ان هذا
التفسير شئ لا دليل عليه بل مما تمجه المقدمات المذكورة ومنها ان هذا التفسير مبنى
على حضور المعلومات عند الله تعالى وعدم غيبتها عنه تعالى اصلا كما يظهر من
المنح المكية لابن حجر المكى حيث قال فيما تحت قول الناظم من عالم الغيب مصدر وصف
به للمبالغة بمعنى اسم الفاعل اى الغائب وهو ما لم يشاهد لكن بالنسبة الينا واما بالنسبة
اليه تعالى فالكل من عالم الشهادة انتهى فاما ان يراد حضورها وعدم غيبتها بالنسبة الى
ذواتها او بالنسبة الى علمها والاول مفقود فى الممكنات قبل وجودها والثانى وصف
لعلمها حقيقة ولذواتها مجازا وغيب علم الغيب وصف للمعلوم حقيقة فلا ينافى
غيبة المعلوم بذاته حضور علمه اصلا حتى يحتاج الى التفسير المذكور ومنها ان الحكم
الثبوتى او السلبى اذا تعلق بشئ بالنظر الى وصف يكون الوصف علة لذلك الحكم فوصف
الغيب فى اية الحصر المذكورة يكون علة لسلب علمه عن المخلوق وثبوته للخالق تعالى فاذا حصل
الغيب بما هو غائب عن المخلوق وحاضر عند الخالق تعالى كما يقتضيه تفسير هؤلاء الاعلام
كانت الغيبة عن المخلوق علة للسلب والحضور عند الخالق تعالى علة للثبوت فعليتهما
اما ان تكون باطلاقهما او بتقييدهما على الاول يبطل الحصر فان مطلق الحضور والغيبة متصور
بالنسبة الى بعض المخلوق وما سواه ايضا وعلى الثانى يتطرق معاذ الله عدم الافادة

الی کلام الله تعالی ضرورة انه ما من وصف کلی الا بملاحظة تقییده بموصوف جزئی نحصر
فیه فهذا الحصر لا یصلح لان یتعلق به الجهل او التردد او الانکار ولا المحصور لان یتوهم
فیه ان احدا یدعی اتصاف نفسه به حتی یفید الاخبار به ثم الظاهر ان حصر وصف فی
شخص بتقییده به لا ینافی وجود مطلقه فی شخص اخر فمثل هذا الحصر لا یبطل تحقق
مطلق علم الغیب المتحصل بلا اعتبار هذا الشق الثانی فی غیره تعالی فاٰیة الحصر لا تفید
حصر ما یصلح بذاته ان یکون غیره تعالی شریکا فیه کالوجود الواجب فانه بذاته لا یابی
الشرکة فیه بخلاف وجود الله تعالی الواجب له وبالجملة الحصر المستفاد من الاٰیة بدیهی
جلی لا یتطرق الیه احتمال عدمه والذی یتطرق الیه الاحتمال فحصره لا یستفاد من الاٰیة
وبعد اللتیا والتی ظهر لک ان الحق مستتر علی تفسیرنا السابق فعلیک به بالتوجه
الفائق لان الحق بالحق لا بالرجال وان معرفة الحق بالرجال لیس من داب اهل الکمال
واذ قد تحقق ان المراد بالغیب فرده الکامل الخالص عن شوب الحضور لکن لا مطلقا
بل بالنسبة الی عالمه وان علمه هو المراد بعلم الغیب فاقول هذا المفهوم الکلی
مما یقتضیه الوجوب الذاتی ویاباه الامکان وذلک لان الامکان یصیر الممکن
محتاجا فی ذاته وصفاته الی واجب الوجود بالذات فعلیة الامکان للاحتیاج من
کل وجه یجعل الممکن مختفیا عن الظهور مستترا تحت الستور فما لم یرتفع
عنه حجاب اختفاء شیء وستر استتاره لم یظهر ذلک الشیء ولم ینکشف عنده ابدا
فلاجل ذلک ما من ممکن صالح لانکشاف شیء عنده الا وحالة الانکشاف تلقی صورته
فی الذهن او تنکشف نفسه برفع الحجاب فی الخارج حتی ان الانبیاء والاولیاء علی نبینا وعلیهم الصلوة
والسلام مع غایة صفائهم وتقربهم من الله عز وجل لم یخرجوا عن هذا الاصل اصلا
ولذا قال رسول الله صلی الله علیه وسلم انی لا اعلم الا ما علمنی ربی علی ما ذکره
ابن حجر المکی فی المنح المکیة فکل منکشف لا ینکشف عند ممکن الا باحضاره عنده
اما بواسطة صورته او بنفسه فما دام غائبا غیر حاضر عنده اصلا لا یمکن انکشافه
عنده ابدا وان هو الا بالامکان المقتضی للاحتجاب وهذا بخلاف الوجوب الذاتی

قوله انما اختصاصه بعلم الغیب من حیث العلم الحضوری ... الله تعالی

فان مقتضاه فعلية الذات والصفات الكمالية بالذات من غير افتقار الى امر اخر فالواجب بالذات
لا يتوقف علمه على وجود المعلوم عنده فهو يعلم الاشياء كلها سواء كانت غائبة غير موجودة
عنده او حاضرة موجودة عنده وبالجملة فعلية علم الواجب بالذات لا تحتاج الى فعلية المعلوم
عنده بل فعلية المعلوم عنده قد يحتاج الى علمه بخلاف الممكن فان فعلية معلومه
لا تحتاج الى فعلية علمه اصلا بل فعلية علمه تحتاج الى فعلية المعلوم عنده سواء كان العلم
صورة علمية او حالة ادراكية او اضافة اذ الحالة مشروط وجودها بالصورة والاضافة لا يمكن
تحققها بدون المضاف اليه فالممكن بسبب امكانه لا يعلم ما هو غائب عنده اصلا
والواجب بسبب وجوبه الذاتي يعلمه ابدا ولما كان الواجب بالذات منحصرا في الله
سبحانه لا يكون احد عالما للغيب الا هو فالله تعالى يعلم الاشياء قبل ايجادها علما ازليا
تفصيليا كما يعلمها حالة وجودها كذلك اذ علمه تعالى لا يتغير في حال اصلا فعلمه الازلي
كما يكون منشأ لانكشافها حالة عدمها وغيبتها كذلك يكون منشأ لانكشافها حالة
وجودها وشهودها فهو الله تعالى عالم الغيب والشهادة بعلمه الازلي ولعلمه الازلي
نسبتان نسبة الى الغيب ونسبة الى الشهادة وهو بالنسبة الاولى علم الغيب وبالنسبة
الثانية علم الشهادة فعلمه الازلي واحد بالذات مختلف بالاعتبار فما كان من علمه
تعالى علما بغيب حين غيبته يصير هو بعينه علما بالشهادة حين خروجه الى الشهود
ويبقى علمه تعالى متعلقا بغيوبه الباقية التي هي غير متناهية وغير خارجة الى الشهود هذا
اذا لم يكن علمه تعالى علما بذاته وصفاته الكمالية واما اذا كان فهو لا يكون الا بالشهادة
ويستحيل تغيره بالذات من حيث المنتسب اليه ايضا فاذن ظهر ان الله تعالى عالم الغيب
والشهادة ازلا وابدا وانه لا ينفك عنه علمه بهذين قط وان الممكن غير صالح لان يتصف
بعلم الغيب وبما حققنا ان علم الغيب اختص بالله سبحانه بوجوبه الذاتي وان الممكن
بامكانه يا باه اتضح لك بالبرهان قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب
الا الله وقوله تعالى ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء اما اتضاح الاول
فظاهر بما قررنا واما اتضاح الثاني فلان علم الغيب لما كان مقتضى الوجوب الذاتي

مبحث ايضاً الاحتجاج على اختصاص علم الغيب بالله تعالى

وغير متحقق بدونه لدل قوله ولو كنت اعلم الغيب اقتضاءً على كنت واجباً الذات ولا مرية
في لزوم الجزاء حينئذٍ فان علم الغيب لما استلزم الوجوب الذاتي لكان ذلك العلم علماً بالغيوب
وهو يوجب استكثار الخير ونفي مس السوء من المساوي ولو حمل لام الغيب على الاستغراق لافاد
رفع الايجاب الكلي لا السلب الكلي والمقصود انما هو هذا دون ذلك وايضاً بما قررنا لك من معنى
الغيب واختصاص علمه بالله سبحانه اتضح قوله تعالى وما تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس
باي ارض تموت وذلك لان خصوصية الكسب لاستقبال والموت بقطعة ارضية غير حاضرة بعينها
غيب بالمعنى المذكور فما دامت غائبة لا يعلمها احد الا الله تعالى واما بعد حضورها بصورة مثالية او ذهنية فعلها
قبل وجودها بنفسها كل من حضرت عنده فاختلف الاعتبار في النفي والاثبات فلا تنافي حينئذ
بين الاية وبين ما علم بعض الاصفياء بها ولعلك تتفطن مما تلونا عليك ان اختصاص
علم الغيب بالله تعالى انما هو من جهة الغيب بالمعنى المذكور لا من جهة نحو العلم اعني
العلم الذاتي المختص به تعالى وكيف يكون من هذه الجهة وهو باطل صريح اما اولاً فلان
الاختصاص لو كان من جهة العلم الذاتي مقصوداً لكانت خصوصية الغيب في كل حصر
ملغاة بل مخلة لان العلم الذاتي مطلقاً سواء تعلق بالغيب او بالشهادة من مختصات
الله تعالى وليس للممكن الا العلم العطائي فلو كان الاختصاص من جهة العلم الذاتي
للغت خصوصية الغيب في الواقع واوهمت بعدم الاختصاص بالنسبة الى الشهادة
مع وجود منشأ الاختصاص فيها ايضاً واما ثانياً فلان العلم الذاتي كما هو مختص بالله تعالى
كذلك علم العطائي مختص بالممكن بل كل جزئي منه مختص بكل ما يستعده ويصلحه
من فرد الممكن فلو كان الحصر بنحو العلم لتحققت الحصور غير متناهية فالتخصيص بحصر
من جملتها ترجيح بلا مرجح واما ثالثاً فلان اختصاص العلم الذاتي به تعالى من اجلى
البديهيات فالاخبار به وان افاد في دليل مطلوب اذا وقع جزءاً له لكنه ههنا في محل الخطاب
لا يفيد فائدة اصلاً على ما لوحنا اليه سابقاً في مثل هذا المقام واما رابعاً فلان قاعدة
رجوع نفي المقيد الى القيد تقتضي نفي الغيب في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله مثلاً فنفي العلم الذاتي يكون خلاف القاعدة نعم لو قيد قوله لا يعلم

بقوله بالعلم الذاتي لكان لهذا النفي وجه معقول وتقدير القيد بلا قرينة مرجحة غير صحيح

الدليل الخامس على الابطال

واما خامسا فلان الآية المذكورة لما كانت من آيات التوحيد والصفات وكانت نصا في مضمونها المتبادر لكانت محكمة لا تقبل التاويل والنسخ اصلا الا ترى الى قوله تعالى والله بكل شيء عليم فانه محكم في معناه الصريح لكونه من آيات التوحيد والصفات وكونه نصا في مضمونه المتبادر فلذا لا يقبل النسخ اصلا وكذا التاويل حتى لو اول احد الشيء بالموجود مستدلا بان العلم امر اضافي يقتضي وجود المضاف اليه لكان تاويله مردودا عليه جدا

الدليل السادس على الابطال

واما سادسا فلان المراد بالعلم لو كان علما ذاتيا لصارت الشرطية ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء مهملة غير مفيدة وذلك لان الجزاء لازم لعلم الغيب مطلقا سواء كان ذاتيا او عطائيا فلو خص العلم بالذاتي في الشرطية ووجد العطائي في الواقع لكان الجزاء المنتفي في الواقع غير منتف فيه فلا يلزم انتفاء العلم الذاتي حتى يثبت المطلوب فتلغو الشرطية

اعتراض على الدليل السادس

لعلك تقول انا لا نسلم ان الجزاء لازم للعلم العطائي ايضا فيقال لك ان لو تعلق العلم العطائي بالغيب لم يتعلق به باحضاره بنفسه او بصورته والا لم يكن ذلك العلم متعلقا بالغيب بل بالشهادة مع ان المراد بالغيب الغيب المطلق الذي لا يشوبه الحضور على ما تقتضيه مقابلته للشهادة في قوله تعالى عالم الغيب والشهادة وقد حققناه فيما قبل بما لا مزيد عليه فحينئذ لا يكون العلم العطائي الا حالة نورية اشراقية لها تعلق بكل من الغيوب اذ خصوصيتها ببعض الغيوب مع كونه غائبا لا يتصور الا بمشاكلة صورية كما في الشبح او بعلاقة علية والكل مفقود فيها بالضرورة فلا خصوصية لها ببعض دون بعض فان لم يكن لها تعلق بالكل لزم الترجيح بلا مرجح فاذن تنكشف الغيوب بالعلم العطائي فيلزم الجزاء بلا مرية

اعتراض آخر وجواب عنه

ولعلك تعود قائلا ان الخصوصية اذا فقدت بالنسبة الى كل واحد من الغيوب فقد فقدت بالنسبة الى تفاصيل الغيوب ولا انكشاف على التفصيل الا بالخصوصية فتلك الحالة لا تنكشف بها الغيوب تفصيلا حتى يلزم الجزاء فيقال لك هذا انما يرد على المتفوه بواقعية تعلق العلم العطائي بالغيب ونحن ننكرها فلا يرد علينا اصلا

اعتراض آخر وجواب عنه

ثم ان عدت قائلا ان لزوم الجزاء انما يثبت على تقدير وحدة

الحالة واما على تعددها بتعدد المعلوم فكلا يقال اذن تنكشف الغيوب بكل منها اذ لا خصوصية
له ببعض دون بعض على ما مر فيتاكد امر انكشاف الجميع حينئذ واما سابعا فلان ارادة العلم ١
الذاتي في اية الحصر انما هو مبنى على فهم عالمية الرسول بالغيب من قوله تعالى فلا يظهر على
غيبه احدا الا من ارتضى من رسول ولا يذهب عليك ما فيه فانك قد عرفت ان المراد
بالغيب الذى تعلق به العلم انما هو الغيب المطلق بالنظر الى موصوف ذلك العلم
والغيب الذى ليس كذلك انما يراد به ما يقتضيه مقامه من حيث السياق والسباق
وشان النزول الا ترى الى ان المراد بالغيب في قوله تعالى الذين يومنون بالغيب
ما لا يدخل تحت الحس وبداهة العقل في هذه النشأة عادة ان جعل صلة للايمان
والا فان جعل حالا على تقدير متلبسين بالغيب كان المراد به غيبتهم وخفاءهم
وبالغيب في قوله تعالى فالصالحات قانتات حافظات للغيب هى ما تجب صيانته في
غيبة الازواج وبالغيب في قوله تعالى وما شهدنا الا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين
هى الكيفية الواقعية للسرقة او عواقب الامور فالاول يقتضيه قوله ان ابنك سرق والثاني يقتضيه
الميثاق وهكذا اينما وقع الغيب يراد به ما تقتضيه القرائن حتى يراد بالغيب في قوله تعالى
فلا يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من رسول ما كان غائبا عن كل احد قبل الاظهار ويعظم
شانه من الحكم العلية والاسرار البهية وذلك لان دخول النكرة تحت النفى واستثناء ما
بعدها عنها يدل على العموم وان الامكان يابى عن ان يكون الشئ غائبا عنه موصوفه بعد
اظهاره عليه لما مر وان الاضافة الى الله تعالى تدل على التعظيم والتشريف فهذا الغيب
انما هو غيب قبل الاظهار واما بعده فهو حاضر جدا فالرسول بعد ما اظهر على الغيب انما
يكون عالم ما كان غائبا لا عالم ما هو غيب في الحال فاية الاظهار لا تدل على كون الرسول
عالما بما هو غيب حالة علمه اصلا حتى يصح عليه ارادة العلم الذاتي في اية الحصر وبهذا
التقرير ظهر لك امران **الاول** ان هذه الاية كما تدل على عالمية الرسول بما هو غيب
قبل علمه كذلك تدل على معلميته به بل الدلالة الاولى انما هى فرع الدلالة الثانية وانها كما
لا تدل على عالميته بما هو غيب حالة علمه كذلك لا تدل على معلميته به بل نفى الدلالة الاولى

الدليل الساطع لابطال بيان منشأ الغلط

بيان ان الغيب مختلف معناه باختلاف المقام

تعيين معنى الغيب في اية الاظهار

انما هو بسبب نفی الدلالة الثانية **والثالث** فی ان دفع ما يترائی ورودہ فی بادی النظر من
تعارض اية الحصر واية الاظهار بان العلم المنفی عن غيرہ تعالی هو ذاتی استقلالی غير متحقق
باعلام الغير وان العلم الثابت له عطائی غير استقلالی متحقق باعلام الله تعالی كما
صدر من الاعلام السابقين انما نشأ من عدم فرقهم بين غيبی ايتی الحصر والاظهار
واهمالهم رعاية ما يوجب التميز بينهما من الاشارات اللفظية والمعنوية والا فقد عرفت
ان استناد العلم الی الغيب ثبوتا للواجب بالذات وسلبا عن الممكن وعدم اباء
الامكان عن علم الحاضر ومقابلة الغيب للحضور يوجب ان يراد بالغيب معنی يأبی
عن علمه الامكان دون الوجوب الذاتی وان هو الا الغيب المطلق بالنظر الی عالمه حالة
علمه وان اظهار الممكن علی الغيب لاقتضاء الامكان حضور الغيب حالة علمه به يوجب
ان يراد بالغيب ههنا ما هو غيب قبل العلم فغيب علم الغيب غيب مطلق عند عالمه
حالة علمه به وغيب الاظهار علی الغيب غيب مطلق عند كل احد قبل علمه به فبين
الغيبين بون بعيد فحصر علم احدهما فی ذات لا يعارض ثبوت علم الاخر لذات اخری اصلا
فالتعارض انما يندفع باختلاف الغيب معنی فی الايتين لا باختلاف العلم من حيث الذاتی
والعطائی وان كان هذا الاختلاف لازما فی الواقع لاختلاف العالم من حيث الوجوب والامكان
حتی لو انتفی الاختلاف الثانی لاندفع ايضا بالاختلاف الاول ولو انتفی الاول دون الثانی
لما انقلعت مادته اصلا اما الاول فظاهر واما الثانی فلان الغيب فی اية الاظهار اما
ان يفسر بما فسر نافی اية الحصر وهو الغيب المطلق عند عالمه حين علمه به او يفسر
بما فسروا فيها وهو ما غاب عن العباد مثلا فان كان الاول فوقوع التعارض قطعی
لا مرد له اصلا اذ بما قررنا من كون الوجوب علة موجبة لعلمه وكون الامكان علة لنفی
علمه مطلقا استقلاليا كان او غيرہ يختص علمه بالواجب تعالی علی حسب اقتضاء
علته الموجبة والنافية اختصاصا حقيقيا مانعا عن ثبوت علمه للغير بوجه من الوجوہ
فثبوت علمه للممكن ينافی الاختصاص الحقيقی جدا فلو لا ايتی الحصر والاظهار يتعارضان
جدا ولا يجدی اختلاف نحوی العلم نفعا وان كان الثانی فلا يخلو اما ان يكون مكان

دفع التعارض انما هو باختلاف الغيب لا باختلاف العلم

عن العباد حاضرا عنده تعالى او غائبا عنه ايضا والثانى يرجع الى اول الترديد الاول والاول ايضا لا يخلو
اما ان يكون حضوره سببا لعلمه تعالى به او لا يكون والاول محال ضرورة لزوم عدم استقلالية علمه
تعالى حينئذ والثانى يرجع ايضا الى اول الترديد الاول لان حضوره اذا لم يكن له دخل فى علمه تعالى
لكان الحضور كلا حضور بالنسبة الى العلم وان كان فى نفسه حضورا خارجيا يترتب عليه الاثر
الخارجى وبالجملة على تقدير اختلاف العلم نحوا واتحاد الغيب معنى لا ينقلع مادة التعارض
اصلا فعلم ان رفع التعارض ليس باختلاف العلم بل باختلاف الغيب بان يراد منه فى
اية الاظهار ما غاب عن العباد وفى اية الحصر ما غاب مطلقا عن عالمه حين علمه به ومن
هذا التقرير تستفاد ثلثة امور الاول الدليل على تفسيرنا المذكور للغيب وحاصله ان ما غاب
عن العباد ان غاب عن الله تعالى لكان عالما بما غاب عنه حين علمه به وبه يحصل المطلوب
وان كان حاضرا عنده تعالى فالحضور لا يكون دخل فى علمه تعالى اصلا والا يلزم كون علمه تعالى غير استقلالى
محتاجا الى الغير وغير ذلك من المفاسد واذا لم يكن له دخل فيه فالحاضر عنده تعالى يكون كالغائب
عنه بالنظر الى عدم توقف علمه تعالى عليه وما اردنا بما غاب عن عالمه الا ما لا يحتاج عالمه اليه فى تعلق
علمه به فيكون الله تعالى عالما بما غاب عنه وبه يحصل المطلوب وبالجملة على تفسيرهم بعد تدقيق
النظر يثبت تفسيرنا ويبطل تفسيرهم بخصوصية صورته على انه لا يعلم العباد ما غاب عنهم لا بغيبته عنهم
كما يقتضيه تفسيرهم فلو لم يكن الله تعالى عالما به الا بحضوره عنده تعالى لم يكن عالما به حين غيبته عنه
تعالى فيستوى المعبود والعبد فى سلب استطاعة العلم بما غاب عنهما تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
والثانى دليل وراء الدلائل المذكورة على ان اختصاص علم الغيب بالله تعالى انما هو من جهة الغيب
بالمعنى المذكور لا من جهة نحو العلم والثالث ان غيبه تعالى لما كان من حيث عدم احتياجه
تعالى فى علمه اليه مجامعا بالشهادة انقسم الى غيب محض والى غيب مجامع بها ولك ان تقول
الى غيب حقيقى والى غيب حكمى فيكون علمه تعالى بالغيب اوسع من علمه بالشهادة اذ علمه بالشهادة
علمه بالغيب ولو باعتبارين متغائرين وليس العكس كليا وعلى هذا قول نبى الله عيسى على نبينا و
عليه الصلوة والسلام تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك انك انت علام الغيوب لان علية
قوله انك الخ لما قبله لا تتصور ما لم يشمل الغيب الشهادة من الحيثية المذكورة فما من معلوم

تفريعات ثلاثة على تقرير الدليل الثانى على عدم دفع التعارض بانتفاء الاول دون الثانى وذكر التفريع الاول منها

التفريع الثانى

التفريع الثالث

من معلومات الله تعالى الا والغيب شامل له فهذا الشمول يقتضي تعلق علمه تعالى بالغيوب كلها
فعلمه تعالى بالغيب انما يصير علما بالغيوب اقتضاء لا باستغراقية اللام لان اللام انما هي عهدية
دالة على فرده الكامل وهو ما غاب عن عالمه حالة علمه به على ما بينا وعلى هذا يصح تفسير عالم الغيب
بعالم الغيوب اذ الاستغراقية تستفاد بالاقتضاء المذكور لا باللام بل اللام عهدية وعلة الحصر انما هي
ذو اللام من حيث هو هو مع عزل اللحظ عن شموله للافراد كما حققنا وانت بعد الاحاطة بما ذكرنا
في هذا التالث تتفطن ان المراد بغيبه في قوله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه الخ ما هو في
عالم الغيب اعني ما غاب عن الله تعالى حقيقة او حكما لكن لا مطلقا بل بقرينة الاظهار واضافته
الى الله تعالى يقيد بالغائب عن كل احد وبالذي بلغت عظمته الى ما لا يدرك فلا يرد حينئذ ان
المراد بالغيب ان كان ما غاب عن كل احد فلا تصح اضافته الى الله تعالى الا بتكلف اوفى الملابسة
وان كان ما غاب عنه تعالى فيلغو عنوان الغيب في حصر الاظهار فان الصفات الالهية والمقامات
الباطنية التي هي من شهادته تعالى لا يظهر عليها ايضا احد الا من ارتضى من رسول اولا وولي ثانيا
بواسطته ووجه عدم الورود ظاهر وبالجملة المراد بغيبه في اية الاظهار هو ما غاب عن الله تعالى
حقيقة او حكما مما غاب عن كل احد وكان من عظائم الامور فهذا ما لم يظهر على احد كان غيبا عنه
واما بعد الاظهار يكون حاضرا عنده جدا فلا يكون الا عالم الحاضر ومعلم ما كان غائبا لا عالم ما هو غيب
حين علمه به ولا معلمه اصلا وهذا كما اذا قيل لك اظهرت عليك المجهول فانما يعنى به ان ما هو مجهول
عندك قبل الاظهار جعلته معلوما لك بعده ولا يعنى به ان ما هو مجهول مطلقا قبل الاظهار وبعده
اظهرته عليك والا يلزم اجتماع المتقابلين من جهة واحدة وهذا مع كونه جليا في نفسه تسبق اليه
اذهان عقلاء العوام ايضا حتى اذا قيل لهم ان فلانا يعلم الغيب باعلام الغير يتعجبون ويقولون
ان ما هو غيب فبعد اعلامه لا يكون غيبا حتى يكون الفلان العالم به عالم الغيب واذا تقرر
هذا على صحيفة خاطرك فاعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وان اظهر عليه كثير من المغيبات
ما لم يظهر مثلها على احد من العالمين اصلا لكن مع ذلك لا يصير صلى الله عليه وسلم حقيقة
عالم الغيب ولا معلمه بل انما يصير صلى الله عليه وسلم حقيقة عالم الحاضر وعالم ما كان غيبا
ومعلمه ولذا قال الله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم ولم يقل علمك الغيب وقال ههنا لا يظهر

على غيبه احداً الا الخ ولم يقل لا يعلم من غيبه احداً الا الخ وما ذلك الا لكون غيب علم الغيب غيباً
حين علمه به دون غيب الاظهار على غيبه فصار علم الغيب حقيقة من خواص الله تعالى
بلا شبهة فاسناده الى غيره تعالى حقيقةً يكون شركاً بلا مرية والعجب كل العجب من بعض
سابقينا حيث قال دفعاً للتعارض بين علمه تعالى بالغيب وبين علم غيره به انه صلى الله عليه وسلم
يعلم الغيب باعلام الله تعالى ولم يدر ان ما هو غيب حقيقةً لا يعلمه احد اصلاً لا باعلامه تعالى
ولا بغيره وان ما هو غيب مجازاً اعني بمعنى ما كان غيباً وان يعلمه كل احد باعلامه تعالى
لكن مع عدم جواز استعمال هذا العنوان بهذا المعنى ايضاً على ما سنبينه ان شاء الله تعالى
لا يندفع بهذا القول ما رام دفعه به من التعارض اذ على المجاز انما يندفع التعارض بتغير الغيب
في العلمين لا بتغير العلم بالذات وبالغير بل هذا التغير على المجاز انما يكون وفاقياً واتفاقياً لا تاثير
في دفع التعارض اصلاً على ما قررنا فتدبر جداً جيداً ولا تسرع الى الرد والقبول فانه يحتاج الى تجربة
تام لذهن العقلاء الفحول هذا هو الاول الذي القاه الي الله جل جلاله وعم نواله بتقريره
ولم يسبق اليه احد من قبلي فلله الحمد على ما علمني وخصني به واما الثاني وهو ان لا يجوز اسناد
علم الغيب اليه صلى الله عليه وسلم مجازاً فتقريره ان علم الغيب لما كان حقيقةً شرعيةً
فيما اختص بالله تعالى ولم يوجد استعماله ولو مجازاً في غيره تعالى اصلاً لا في كلام الله تعالى
ولا في كلام رسوله صلى الله عليه وسلم ولا في كلام الصحابة رضي الله تعالى عنهم بل تحقق انكاره
منه صلى الله عليه وسلم وكان اكثر الناس من الخواص والعوام تتبادر اذهانهم منه الى
ما اختص بالله تعالى خص هو لمعناه الحقيقي به تعالى ولم يجز استعماله مجازاً في غيره اصلاً
لا مع القرائن ولا بدونها وصار مما يختص به تعالى اختصاصاً كاملاً صورياً ومعنوياً كليهما
كما ان الرحمن كذلك مع ان التبادر فيه ليس كالتبادر فيما هنالك وليس حاله كحال
سلطان السلاطين وملك الاملاك اذ يجوز اطلاقهما على غيره تعالى اذا اضيف ما اضيفا اليه
الى قوم من الاقوام او الى قطعة من الارض مثلاً بان يقال سلطان سلاطين الروم وملك
املاك الاقليم الاول والسر فيه ان اختصاص هذين به تعالى انما هو عارضي بسبب استغراقية
اللام بخلاف ما نحن فيه اذ الاختصاص فيه ذاتي منشاؤه نفس الغيب بالمعنى المذكور

اعتراض على بعض السابقين

شرع في اثبات الجزء الثاني للدعوى

تفرقة بين علم الغيب وبين سلطان السلاطين وملك الاملاك

لا استغراقية لامه على ما بينا وانما كانت الامور الثلثة شرط الاختصاص اللفظ به تعالى لاختصاص
معناه الحقيقي به تعالى لان كلا منها اما علة موجبة له او امارة قوية عليه او سبب اكثرى لمواجبه
اما الاول فلان كل ما اختص به تعالى من الوصف فلفظه الدال عليه حقيقة يجب ان يكون مختصا به
تعالى ايضا والا فان استعمل في غيره تعالى فاما بمعناه الحقيقي او المجازي على كلا التقديرين يلزم
الشرك المنهى عنه اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه وان لم يلزم شرك حقيقي يوجب
كفر مرتكبه اعني الشرك في الذات او صفة من الصفات المختصة لكن يلزم الشرك في اللفظ جدا
وهو وان كان دون الشرك الحقيقي غير موجب للكفر لكنه حرام جدا والدليل عليه ان
ادم وحواء على نبينا وعليهما الصلوة والسلام لما وعدا الله تعالى بانا نشكرك اذا اتيتنا ولدا
صالحا ولم يوفا وعدهما حق الايفاء عند وقوع الشرط بتسميتهما اياه عبد الحارث مع ان العبودية
بمعناها الحقيقي ليس الا لله تعالى انكر الله تعالى عليهما بهذه التسمية اشد الانكار حيث
قال فلما اتاهما صالحا جعلا له شركاء فيما اتاهما فحكم على التسمية بما هو حرام اعني الشرك
حكما اقتضائيا واشار بجمعية الشركاء الى صيرورة تسميتهما منهجا لتسمية الاخرين باسام فيها
يضاف العبد الى اغيار الله تعالى والا فتسميتهما هذه انما توجب وحدها جعلهما شريكا له
لا اشراكا فعلم بالحكم الاقتضائي واشارة الجمعية ان كل تسمية فيها اضافة العبد الى غير الله تعالى
شرك والشرك مطلقا حرام لكونه ظلما باطلاق قوله تعالى ان الشرك لظلم عظيم وان كان الحقيقي
منه اعظم ظلما وحرمة من اللفظي والظاهر انهما الكمال يمانهما يعلمان عن عناية معنى حقيقي
مختص به تعالى من العبد فحالتهما قرينة دالة على المجاز ولما حكم الله تعالى على التسمية بالشرك
مع تحقق المجازية فيها علم ان الشرك انما هو في التسمية وحدها لا في الحقيقة ومعلوم ان
خصوصية التسمية في تحقق الشرك فيها ملغاة لكون الحكم به معللا باضافة ما معناه الحقيقي
مختص بالله تعالى الى غيره تعالى لا تعبديا مما لا يعقل علته اصلا فثبت ان كل لفظ يختص
معناه الحقيقي بالله تعالى يلزم منه الشرك على ارادة المجاز ايضا اذا نسب الى غيره تعالى
وهو المطلوب وان لم يطمئن قلبك بما قررنا ولم تستانس بما يساعده من اقوال العمائد
فاستمع لما يتلى عليك انه ورد في الجلالين هو الذي خلقكم من نفس واحدة ادم وجعل

منها زوجها حواء ليسكن اليها ويألفها فلما تغشاها جامعها حملت حملا خفيفا هو النطفة فمرت به ذهبت
وجاءت لخفته فلما اثقلت بكبر الولد فى بطنها واشفقا ان يكون بهيمة دعوا الله ربهما لئن اتيتنا
ولدا صالحا سويا لنكونن من الشاكرين لك عليه فلما اتاهما ولدا صالحا جعلا له شركاء وفى قرأة
بكسر الشين والتنوين اى شريكا فيما اتاهما بتسمية عبد الحارث ولا ينبغى ان يكون عبدا الا الله وليس
باشراك فى العبودية لعصمة آدم وروى سمرة رض عن النبى صلى الله عليه وسلم قال لما ولدت حواء طاف بها
ابليس وكان لا يعيش لها ولد فقال سميه عبد الحارث فانه يعيش فسمته فعاش فكان ذلك من وحى
الشيطان وامره رواه الحاكم وقال صحيح والترمذى وقال حسن غريب انتهى وفى الجمل حاشية الجلالين
وليس الجعل المذكور باشراك لله بل هو شرك فى التسمية وهذا لا يقتضى الكفر انتهى وفى شرح الفقه الاكبر
لعلى القارى رح اما ما اشتهر من التسمية بعبد النبى فظاهره كفر الا ان اراد بالعبد المملوك انتهى وفى شرح المشكوة
له رح ولا يجوز نحو عبد الحارث ولا عبد النبى ولا غيره مما شاع بين الناس انتهى وفى شرح المنهاج
لابن حجر المكى رح ويحرم ملك الاملاك لان ذلك ليس لغير الله وكذا عبد النبى وعبد الكعبة
او الدار او على او الحسين لايهام التشريك انتهى لعلك تقول على التقرير المذكور يلزم ان
لا يجوز اضافة العبد الى مالكه فى غير التسمية ايضا مع انها جائزة بالاتفاق فيقال لك ان هذا الجواز
انما هى رخصة بعارض الشرك والكفر وبه حلت الذلة الكاملة فى اهاليه فى معنويهم وعنوانهم
كليهما فهذا الجواز لا يعارض عدمه بحسب العزيمة اصلا وجملة الكلام فى هذا المقام ان اختصاص
معنى حقيقى للفظ بالله تعالى علة موجبة لاختصاص ذلك اللفظ به تعالى عزيمة ولا يجوز
استعماله فى غيره تعالى مجازا اصلا الا محتفا بالقرائن ولا معرى عنها فانهما سيان فى لزوم الشرك
اللفظى وان كان الثانى مما فيه مظنة الشرك المعنوى ايضا وبهذا يظهر لك قصور فيما مر من
شرح المنهاج فافهم واستقم واما الثانى فلانه لما اتفقت الحجتان الاصليتان الكتاب والسنة على
استعمال علم الغيب فى الله تعالى وترك استعماله فى غيره مطلقا بانهما استعملاه فيه تعالى
ولم يستعملا فى غيره اصلا بل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجويرية او جويريتين حين
قالت فى غنائها وفينا نبى يعلم ما فى غد دعى هذه وقولى الذى كنت تقولين وفى رواية اما هذا
فلا تقولى لا يعلم ما فى غد الا الله فانكر صلى الله عليه وسلم عليها استعمال علم الغيب فى

اعتراض وجواب

اظهار قصور فيما نقل القول من شرح المنهاج

بيان كون ... الشرع ...

غیرہ تعالی انکارا مطلقا من غیر شرط ثم لم یوجد من صحابی ما یخالف هذا الانکار المطلق من استعمالہ علم الغیب فی غیرہ تعالی اصلا الا مع القرینة الصارفة ولابدونها مع سعة مجاری المجازات فی محاورات الصحابة رضی اللہ عنہم علم ان استعمالہ فی غیرہ تعالی لا یجوز اصلا فهذا کا من الاتفاق والانکار المطلق وعدم وجدان المخالفة امارة قویة علی عدم الجواز لعلک تقول لا نسلم ان الانکار مطلق فیقال لک لو لم یکن الانکار مطلقا بل کان متعلقا بقولها من حیث کونه مطلقا معری عن القرینة الصارفة لما امرها رسول اللہ صلی اللہ علیه وسلم بترک مقالتها بالکلیة واشتغالها بمقالات کانت تقولها قبل بل قال مثلا اذا قلتها فلا تکتفی علیها بل ضمی الیها باعلام ربه کیف ولو کان امرہ صلی اللہ علیه وسلم متعلقا فی الواقع بقولها من حیث اطلاقها مع جوازها فی صورة تقییدہ بقرینة صارفة لوقع القصور والاخلال فی التبلیغ ولا یجتری علی التزامه مسلم ابدا فان عدت وقلت یجوز ان یکون هذا الانکار منسوخا قلنا لو نسخ لنقل الینا من صحابی ما یدل علی نسخه ومجرد الجواز انما یؤثر فی العقلیات دون النقلیات هذا وأما الثالث فلانه قد تقرر فی اصول الفقه ان السبب الاکثری الذی یکون افضاؤہ اکثر الی مسببه یقوم مقام مسببه فی ترتب حکمه علیه وهذا هو الاصل الذی تبتنی علیه مسائل کثیرة منها النوم فانه لکونه سببا اکثریا لخروج الریح قام مقامه فی نقض الوضوء ومنها الخلوة الصحیحة فانها لکونها سببا اکثریا للجماع قامت مقامه فی ایجاب کمال المهر وهکذا مسائل کثیرة اخر قد ترتبت الاحکام فیها علی الاسباب مع کونها فی الواقع احکاما للمسببات لاجل افضائها الاکثری الیها واذا انتقشت هذہ المقدمة علی صحیفة خاطرک فاعلم ان اللفظ اذا کان حقیقة المعنی کان سببا التبادر الذهن الیه عند عراء القرینة جدا اذ هو امارتها فلفظ عالم الغیب لما وقع علی نهج تبادرت عنه الاذهان الخاصة والعامة الی ما هو حقیقة شرعیة فیه مما اختص باللہ تعالی لکان سببا اکثریا التبادر الی المختص به تعالی لکن سببیته لتبادر الاذهان الخاصة انما تکون مخصوصة بعراء القرینة وسببیته لتبادر الاذهان العامة تکون عند عراء القرینة واقترانها کلیهما لان هذہ الاذهان کاذهان الانعام لا یقفون علی احکام القرائن الصارفة من انها تغیر الالفاظ من معانیها الاصلیة الی معان غیر اصلیة وانها تمنع ارادة الاصلیة

اعتراض وجواب

اعتراض وجواب

بیان کون احد الاجزاء الشرعیة سببا اکثریا للموجب

مادام وجودها لاسيما فيما نحن فيه اعنى علم الغيب فانه رسخ فى تلك الاذهان معناه الاصلى
المختص به تعالى من حيث انها صارت متمرنة على تبادرها منه اليه ومن عادات العوام
ان ما يرسخ فى ذهنهم لا يزول الا بعسر فعند رسوخ معناه الاصلى فيها على الحيثية المذكورة
وعدم وقوفها على احكام القرينة الصارفة يغلب قضاء الرسوخ على اقتضاء القرينة فتتبادر
تلك الاذهان منه اليه ولا اقل من ان تكون مستعدة للتبادر وبالجملة بسبب
استعمال علم الغيب فى غيره تعالى يتحقق الشرك او تهيأه القريب فى المواد العامة
بحسب موارد استعماله مجازا ولا شك ان المواد العامة اكثر من المواد الخاصة وكذا
موارد استعماله مجازا اكثر من موارد استعماله حقيقة فلفظ علم الغيب حين استعماله
مجازا فى غيره تعالى يكون سببا يفضى الى الامر المردد الذى هو حرام اعنى الشرك او تهيئه
القريب افضاء اكثر بكثير من افضائه الى عدمه فيكون حراما ايضا بلا مرية وذلك ما اردناه
فظهر ان لكل من الامور الثلثة المذكورة فى الشرط دخلا مستقلا فى ترتب الجزاء اعنى اختصاص
لفظ علم الغيب بالله تعالى كاختصاص معناه الحقيقى به فلا محالة عند اجتماعها يترتب
ذلك الجزاء عليها ترتبا لزوميا لا يعتريه احتمال التخلف ايضا فلذا جمعناها فى الشرط
ورتبناه على جميعها واذ قد تحقق بالكتاب والسنة والاصل المتقرر عند الجماعة ان لا يجوز
اسناد علم الغيب الى غيره تعالى وان كان مع الف قرينة صارفة عن معناه الحقيقى تبين
ان تجويز بعض المهرة السابقين هذا الاسناد مما لا يصح به الاحتجاج على صحة هذا الاسناد
فى نفسه اصلا فانه اما وقع منهم لاجل ضرورته فى مقام ضاق فيه بيان المقصود الا به او
لاجل غفلتهم عند هذا التجويز عن موجبات عدمه وعلى الكل لا يصح الاحتجاج به كما لا يخفى هذا
بحسب جلى النظر واما دقيقه فيحكم بانهم انما اسندوه الى غيره تعالى حقيقة بامرين الاول
زعمهم بان كل شئ حاضر عند الله تعالى وليست له غيبة عنه وعلى هذا فسروا غيب علم الغيب
بما غاب عن العباد ومرجعه بالحقيقة هو القسم الذى اراده البيضاوى رح من هذا الغيب
وتقريره ان البيضاوى رح لما اراد تفسير الغيب فى قوله تعالى الذين يومنون بالغيب
وعلم انه الذى تعلق به علم المومنين مع ان علم الغيب مختص بالله تعالى كما قال تعالى

علامة عدم جواز الاحتجاج بتجويز بعض المهرة السابقين

بيان سبب خطأ بعض المهرة السابقين

وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو فسر الغيب بالمعنى الاعم اولا بقوله والمراد به الخفي الذي
لا يدركه الحس ولا يقتضيه بداهة العقل انتهى ثم قسمه الى قسمين قسم اراده من الغيب
في اية الحصر وقسم اراده منه في قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب حيث قال وهو قسمان
قسم لا دليل عليه وهو المعنى بقوله تعالى وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو وقسم
نصب عليه دليل كالصانع وصفاته واليوم الآخر واحواله وهو المراد به في الاية انتهى فالقسم
عقلي او نقلي ١٢
الاول لتضمنه على ما يقتضي كون الغيب غيبا بالنسبة الى العباد دون الله تعالى على ثلثة امور
الخفاء الذي يقابل الظهور ولا يتحقق الا بالنسبة الى العباد لكون جميع الاشياء ظاهرة عليه تعالى
ونفي ادراك الحس واقتضاء بداهة العقل الذي يتبادر منه كون المدرك ذا حس وبداهة
عقل وانتفاء دليل الذي لا يتصور الا بالنسبة الى العباد فان الله تعالى ذو حكمة متقنة
واسباب محكمة لا يظهر على عبد من عباده شيئا الا هو يعلم دليله هو اما حكمته او سببه
يكون مرجعا لما غاب عن العباد ومبتنيا لابتنائه على زعمهم المذكور كما لا يخفى على النظر
خبر قوله فالقسم الاول ١٢
الحديد ولا شك ان هذا المعنى لا يابى عن ان يحصل علمه للممكن اصلا والثاني زعمهم
بان كون الرسول عالم الغيب مدلول قوله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الا
الى آخره اذ ما مر من معنى الغيب مما لا يأباه عن علمه الممكن حتى تحمل كلمة غيبه في
القول على المجاز فلما تقرر هذا الزعم مع ذلك الزعم وما يبتني عليه على صحائف خواطرهم
ثم التفتوا الى آيات الحصر فوجدوها حاكمة بان علم الغيب منحصر في الله تعالى انتهى والاجل

اي الحواس الظاهرة والمراد ببداهة العقل ما يدرك به بطريق الضرورة اما بمجرد التوجه او بانضمام امر آخر سوى الحس الظاهر فان اسباب العلم ثلاثة الحس والعقل والخبر الصادق فجعلها مما هو مرجع للحس ١٢ عصام

عن الحصر المستفاد من تقديم الظرف دليل على ان المراد به الغيب الذي لا دليل عليه وحمله على ان المراد مطلق الغيب به وان غيره يعلم باعلامه لا ياباه السوق ١٢ عبد الحكيم

فان المناسب بمقام المدح العلم بالغيب ... عبد الحكيم حاشية السيالكوتي على تفسير البيضاوي ١٢

ودفع التعارض الى سبيلين الاولى سبيل كثير منهم وهي ان يراد بعلم الغيب ما بالذات وعند اسناده
الى الله تعالى وما بالغير عند اسناده الى غيره فالحصر ونفيه باعتبارين والثانية سبيل الاقل
الشاذ منهم وهي ان لام الغيب استغراقية فالحصر من حيث استغراق افراد الغيب ونفيه من
حيث بعضها وقد عرفت ان كلا من هاتين السبيلين انما هي بناء الفاسد على الفاسد اذ ليس
بين الآيتين تعارض اصلا على ما بينا والزعم بان كل شيء حاضر عنده تعالى وليس له غيبة عنه
زعم فاسد فان العالم قبل وجوده غير حاضر عنده تعالى وانما الحاضر عنده علمه لا نفسه وغيب
علم الغيب انما هو صفة المعلوم دون العلم نعم العالم قبل وجوده ظاهر عليه تعالى غير خفي عنه
اصلا لكن الغيب ليس مقابل الظهور حتى يكون بمعنى الخفاء وانما هو مقابل الحضور الذي
ليس نفس الظهور ولا ملازما له فانهما وان كانا متلازمين في علم الممكن لتوقفه على حضور المعلوم لكنهما
ليسا بمتلازمين في علم الله تعالى واذا افسد الزعمان فما ظنك بفساد فرعهما من التفسيرين سبيلي
النجاة وقد بطلنا في الدرس السالف كلا من هذه الامور الثلاثة ابطالا مستقلا بما لا مزيد عليه
وذكرنا هناك ما حاصله ان علم الغيب لما انحصر في الله تعالى بسبب الغيب لا بسبب نحو
العلم فعلمه تعالى انما يستغرق جميع الغيوب لشموله الغيب اياها لا لاستغراقية اللام فمن فسر علم الغيب
بعلم الغيوب مثلا فانما هو بناء على الاستغراق الاول دون الثاني فانه باطل جدا فلو كان كلام
احد من الاعلام السابقين دالا على الثاني دلالة مطابقة لا يسع بها هذا التأويل فهو مردود عليه
بلا مرية كيف واعتبار استغراقية اللام انما هو بعد اعتبار عهديتها باتفاق الاصوليين فما دامت
القرينة موجودة على عهديتها لا تحمل على الاستغراقية ابدا وقد بينا القرائن عليها فلا تحمل على الاستغراقية
اصلا فهذه السبيل كالاولى مما لا يميل اليه ذو فهم سليم وطبع مستقيم نعم اذا كان كلام موثوق به
دالا على حصر عالم الخفي في الله تعالى لكانت استغراقية اللام ثابتة جدا لانه ليست ههنا قرينة ما
تدل على العهدية بل ههنا قرينة تدل على عدمها اذ لا يمكن ان يراد بالخفي فرده الكامل بالنظر
الى عالمه اعني ما هو خفي عند عالمه حين تعلق علمه به فانه لا يصلح حينئذ شيء في الواقع
لمصداقية عالم الخفي اصلا لان الله تعالى لا يخفى عليه شيء فالخفاء لا محالة انما يكون بالنسبة الينا لا
بالنسبة الى العالم فكل احد منا يكون عالما ما هو خفي عند الآخر ويكون من هو عالم بما هو خفي

كلام دل على استغراقية اللام مردود

تفريق بين عالم الغيب وبين عالم الخفي

عند الاكثرين من الاسرار والحكم احق بان يطلق عالم الخفي عليه فلا ينحصر عالم الخفي في الله تعالى اصلا الا بحمل اللام على الاستغراق بخلاف عالم الغيب اذ يتصور ارادة فرد الغيب الكامل الذي لا يجامع حضوره بالنسبة الى العالم وقد سبقت منا القرينة الموجبة له فتتعين اللام ههنا للعهدية بلا مرية فعالم الخفي ان انحصر في الله تعالى فانما انحصاره باستغراقية اللام دون نفس مفهوم الخفي اذ يكون غيره تعالى ايضا عالما بالخفي حقيقة بخلاف عالم الغيب فان حصره انما هو بنفس مفهوم الغيب لا باستغراقية اللام ولهذا لا يكون غيره تعالى عالما بالغيب حقيقة اصلا وجملة الكلام في هذا المقام انه قد اشتبه عليهم الغيب بالخفاء والحضور بالظهور فلذا خلطوا بينهما وحكموا على احدهما بحكم الآخر ثم لما وقعوا بذلك في ورطة التعارض تحذوا في الخلاص ما يوقعهم في ورطة اخرى فان قلت اليس مسندو علم الغيب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهرة السابقين الذين كلامهم حجة قلت بلى ولكن الحجة حقيقة منحصرة في الكتاب والسنة والاجماع والقياس وكلامهم انما يكون حجة لدلالته على واحد منها فاذا كان مخالفا لما هو حجة حقيقة سقطت عنه الحجية من حيث الدلالة ايضا فلا يعتمد على احد منهم فيما ذكر لمخالفته ما هو حجة حقيقة بل في غير ما ذكر ايضا اذا كان مخالفا لها وكذا قال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة هشام بن عمار كل احد يوخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى فلذا لا يحل الاقدام في تخريج جواب مسئلة الا لمن رزقه الله ملكة التمييز بين الحق والباطل ومعرفة كاملة بالمتيقظ والغافل وقوة الميل عن الاعتساف الى مسلك الانصاف ولاجل هذا ثار الفساد في الدين اذ افتى فيه كثير من ابناء زماننا من غير بلوغ الى مرتبة من هذه المراتب وبالجملة هؤلاء المهرة وان كانوا ائمة العلم او قريبين منهم لكن زلت اقدامهم في هذا المقام وان كانوا مصيبين في كثير من المرام والصواب في هذا المقام ان اسناد علم الغيب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز اصلا لا حقيقة ولا مجازا اما الاول فبالكتاب والسنة وهذا ظاهر بعد ما تبين لك من معنى الغيب وهو فرده الكامل الذي لا يجامع حضوره بالنظر الى عالمه حين تعلق علمه به واما الثاني فبالكتاب والسنة والاصل الكلي المتفق عليه وكل ذلك واضح بما قررنا لك ثم ان اشتهيت على مزيد التبيان فاسمع ان ههنا ثلثة دلائل اخر على المطلوب الاول ان قوله تعالى عالم الغيب والشهادة يدل دلالة واضحة على مقابلة الغيب

بيان منشا خطائهم

سوال وجواب

فساد الافتاء

ذكر ثلثة دلائل اخرى على المطلوب

الشهادة وكون الشهادة ههنا شهادة بالنظر الى عالمه اتفاقي فلا بد ان يكون الغيب ايضا غيبا بالنظر الى عالمه و
لا تفوت المقابلة ويلزم كون امر واحد غيبا وشهادة وهو يوجب لغوية احدهما واذ قد تقرر ان الغيب ما هو غيب
عند عالمه وحالة علمه به فنقول ان هذا الغيب يستحيل علمه الا لمن هو علة موجدة له فان بالعلاقة الايجادية تحصل له
خصوصية بها ينكشف الغيب حالة غيبته ولعل العلة الموجدة منحصرة في الله تعالى وغيره ان كان له دخل فدخله انما يكون
دخل الواسطة والذريعة لا دخل الموجد فلا يعلم الغيب الا الله تعالى وهو المطلوب وفيه لا يخفى عليك ان هذا الدليل
انما يبطل اسناد علم الغيب الى الغير حقيقة لا مجازا والثاني ان الله تعالى لما حصر في كتابه المجيد علم الغيب في ذاته
العلية ولم يسنده الى الغير وان مجازا وذكر في بعض المقامات احدى كلمتيه متحاشيا عن الاخرى مع صلوح المقام
اليها حيث قال في مقام وعلمك ما لم تكن تعلم ولم يقل وعلمك الغيب وقال في مقام آخر عالم الغيب فلا يظهر
على غيبه احدا الا الخ ولم يقل عالم الغيب فلا يعلم من غيبه احدا الا الخ علم دلالة واشارة انه تعالى امرنا باسناده
جز ٢٩ ركما ١٢
اليه تعالى اعتقادا واطلاقا ونهانا عن اسناده الى غيره كذلك وان مجازا فكانه قال سندوا علم الغيب الى الله
في الاعتقاد والاطلاق كليهما ولا تسندوه الى غيره ابدا وان مجازا وبه يثبت المطلوب كيف وكتاب الله تعالى
مشحون بامثال هذه الدلالة والاشارة مما تثبت به المطالب ولاجل ذلك قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وقال
تعالى ونزلنا عليك القرآن تبيانا لكل شيء وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه حسبنا كتاب الله عند جماعة من الصحابة
في مرض وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ما طلب صلى الله عليه وسلم قرطاسا يكتبه لئلا يضلوا بعده وقد
قرره صلى الله عليه وسلم مقالته هذه واما عدم قناعة بعض الصحابة عليها فلاجل حرصه على العلم الصريح لغرض من
الاغراض فلو كان الاسناد المجازي الى الغير جائزا لما اكتفى الله تعالى في كتابه على ما اكتفى عليه من نهي الاسناد الحقيقي الى
الغير وعدم الاسناد المجازي الى الغير في كتابه كله والتحاشي عنه مع ذكر احدى حاشيتيه وصلوح المقام للاخرى بل لبين
جوازه صراحة او غير صراحة في كتابه لئلا يقع التفريط في كتابه والقصور في تبيان كل شيء والفتور في كفايته عند
كل حاجة لا سيما اذا كان الاكتفاء على ما ذكر يهدي الى عدم الجواز فان السكوت في تجويز شيء مع ارتكاب صنيع يخالفه
ناطق بعدم جوازه كما سمعت ما هو المسلم عند الحنفية ان السكوت في معرض البيان بيان فاذا ثبت عدم الجواز
بالدلالة والاشارة القرآنية فمجرد الاحتمالات الركيكة لا تضر اصلا اذ لو تحققت الاحتمالات بدلالة واشارة اخرى
لما ضرت حقيقة اذ لا يثبت بها الجواز قط لما ان الحاظر مقدم على المبيح عند المعارضة فاذا كانت تلك الاحتمالات
مجردة عن الدلائل لما ضرت صورة ايضا كيف ولو كانت الاحتمالات المجردة مانعة عن ثبوت المدعى لما ثبت مطلوب

ملخص ثان من الثلثة

بدلالة او اشارة وهذا كما ترى ممن اوتى قوة اسلامية وفراسة ايمانية وسلامة طبعية يصنع بهذا الدليل بعد ان لم يعلم من بعض

كان غبيا او غويا او عنيدا ومن هذا الدليل يستنبط لك دليل اخر على تفسيرنا للغيب فانه لو كان الغيب بالمعنى الذي

فسروه به لما تحاشى الله تعالى عن القول علمناك الغيب في القول فلا يعلم من غيبه فتدبر جدا جيدا والثالث

ان استعمال الصلوة بلا تبعية للغير في غير الانبياء والملائكة مكروه قال على القاري في شرح الفقه الاكبر وفي الخلاصة ايه

ان في الاجناس عن ابي حنيفة ولا تصلي على غير الانبياء والملائكة ومن صلى على غيرهما لا على وجه التبعية فهو غال من

الشيعة التي تسميها الروافض انتهى ومفهومه ان حكم السلام ليس كذلك ولعل وجهه ان السلام تحية اهل الاسلام

ولا فرق بين السلام عليه وعليه السلام الا ان قول علي عليه السلام من شعار اهل البدعة فلا يستحسن في

مقام المرام انتهى وانما الكراهة لكونها شعارا لهم وان كانت شعاريتها انتقص فان شعاريتها انما هي من جانب الت

تخصيص استعمالها من حيث خصوصية لا تبعية الغير لا من حيث مطلق لفظها ولا من حيث معناها فاذا ابلغ

استعمالها في غير من هي شعار لهم درجة الكراهة مع انتقصية شعاريتها فاستعمال عالم الغيب في غير الله تعالى

لكون شعاريته له تعالى اكمل من حيث انه تعالى اهتم بنفسه بتخصيص معناه الحقيقي به واعدام استعمـ

في غيره مطلقا في كلامه وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم واحداث مبادرة اذهان اكثر الخواص والعوام

اليه يبلغ حد الحرمة وعدم الجواز جدا وبالجملة عالم الغيب يختص به تعالى بكلا الاختصاصين المعنوي والذي

بحرف استعمال آه ١٢

كما ان الرحمن كذلك فمن انكر اختصاصه الصوري فقد اخطأ خطأ كبيرا هذا ولقد اسبغنا الكلام في هذا

المقام اذ ههنا قد زلت الاقدام واختلفت الاقوام ولم يأت احد بما يشفي العليل ويروي الغليل بل سلك

البعض مسلك الغواية ولم يؤيد من الله بالعناية ولذا اغبرت العقائد واحمرت المفاسد فحثيت اسباق العلم

عنادا وحثيت سواق الجهل فسادا وغلبت جنود الاوهام على الناس حتى ازالت عنهم الاستيناس فلما

تراكمت الاقوال وتزاحمت الاحوال نصبني الله سبحانه تبيانا لما علمنيه وخصني به في هذا الباب فابرزت

ما افاض علي من فضل الخطاب مميز القشر عن اللباب لعل الله تعالى يهديهم الى سواء السبيل وينجيهم عن

الهلاك الوبيل ثم لما اخرج المفاض الذي مناط مطلوبه تحقيق غيب المصطفى من ستر الخفاء الى ساحة الظهور

المجتبى سميته بالتحقيق المجتبى في غيب المصطفى وكان هذا في اواخر شهر رجب من شهور سنة عشرين وثلث

والف من الهجرة النبوية على صاحبها اكمل الصلوة والتحية واخر دعوانا ان الحمد لله ذي الفيض العميم والصلوة على رسوله نبي الخلق

العظيم وآله واصحابه ذوي الفضل الجسيم وانا العبد الراجي عفو ربه الهادي عين القضاة الحيدرآبادي صانه الله ذو الجلال والاكرام

(بكرمه الباد عن شرور الاعادي في العواقب والمبادي)

تمام شد

دليل آخر على تفسير علم الغيب